



مركز رصد للدراسات
الاستراتيجية

Monitor center for
strategic studies

الرئيسية
أخبار سياسية
اقتصاد
مقالات رأي
تقارير ودراسات
تحقيقات ميدانية إجتماعية
إنسانية صحية ثقافية

الأخبار
السادسة
الثلاثاء

01-11-2022

العدد 569

(10) صفحات

مقالة العدد

منعطف اليوم الـ 41 لانتفاضة الشعب الإيراني



بالتزامن مع اليوم الأربعين لمقتل الشابة الكردية مهسا أميني على يد دورية إرشاد القمعية في طهران، والتي أصبح اسمها رمزاً لانتفاضة الشعب الإيراني على مستوى البلاد، وتكرار هاشتاقتها أكثر من 200 مليون مرة في موقع تويتر العالمي، حيث ترك رقماً قياسياً غير مسبوق؛ مرت انتفاضة الشعب الإيراني بيومها الحادي والأربعين بشعارات قوية جداً للإطاحة بالفاشية الدينية الحاكمة. في حفل إحياء ذكرى مهسا أميني في مسقط رأسها، مدينة سقز، في إقليم كردستان الإيرانية، حضر حشد كبير، ومن خلال رفع شعار “كلنا مهسا” عبروا عن تضامنهم مع عائلتها وكذلك مع الثوريين

في جميع أنحاء إيران ضد المسؤولين الحكوميين القمعيين المتوحشين. يحاول خامنئي وجميع أعضاء حكومته بكل قوتهم التظاهر بأن الانتفاضة، وبتعبيرهم “الاضطرابات”، قد انتهت في جميع أنحاء إيران، ولكن من الناحية العملية أصبح من الواضح أن هذه الانتفاضة دخلت ذروة جديدة ولقد انتفض الناس أكثر من السابق وشدّدوا بالفعل على مطلبهم الأساسي “بإسقاط” نظام ولاية الفقيه.

يمكن القول على وجه اليقين أنه في هذا اليوم، تجاوزت انتفاضة الشعب الإيراني منعطفاً تاريخياً أكبر من المنعطفات السابقة، بما في ذلك حرق سجن إيفين لإثارة الرعب في السجون في جميع أنحاء إيران، حيث يوجد دائماً احتمالاً للتمرد والمواجهة. ومن ثمّ انضمام المحامين إلى الثوار... إلخ. استمرت الانتفاضة يوم الأربعاء 26 أكتوبر واتسعت في عموم إيران، من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، وفي 63 مدينة خاصة في المدن الإيرانية الكبرى مثل طهران وتبريز ومشهد وأصفهان وشيراز ومدن أخرى. إضافة إلى ذلك في 65 جامعة، أعلن الطلاب والأساتذة غير المنتسبين للحكومة تضامنهم مع الثوار وردّدوا هتافات ضد خامنئي ومنتسبيه. ومما أعطى روحاً جديدة للانتفاضة على الصعيد الوطني هو انضمام الأطباء إلى الانتفاضة واستقالة نائب رئيس نقابة الأطباء تضامناً مع الانتفاضة ومع مطالب الشعب الإيراني والاحتجاج على قمع مظاهرات سلمية في المدن والجامعات والمدارس.

بالإضافة إلى توسّع واستمرارية الانتفاضة، كانت هناك قضية مهمة أخرى تتعلق باليوم الحادي والأربعين للانتفاضة وهي أنها تزامنت مع الرابع من شهر «آبان» الإيراني، عيد ميلاد محمد رضا بهلوي، شاه إيران السابق، الذي يدّعي ابنه أنه يريد أن يخلفه ويسمي نفسه “ولي العهد في الانتظار”. لكن أبناء الشعب الإيراني هتفوا بـ “الموت للظالم سواء كان الشاه أو القائد [خامنئي]” في جميع المدن والتظاهرات، وبهذا الشعار صراحة نفوا “الشاه والشيخ”، أي الماضي والحاضر لصالح المستقبل. ويعبّر هذا الشعار عن رغبة الشعب الإيراني في الإطاحة الكاملة بنظام ولاية الفقيه من جهة وعدم العودة إلى أي نوع من الأنظمة الديكتاتورية من جهة أخرى بهدف تحقيق الحرية والتحرر من أي قمع وفرض وإكراه. لقد أطاح شعب إيران بالنظام الديكتاتوري للشاه ودفنه عام 1979، واستناداً إلى الجدلية التاريخية والسياسية والاجتماعية، فإن نبش القبور والعودة لا يمكن تصوّره ناهيك عن تحقيقه. نقطة أخرى مهمة في استمرار الانتفاضة كان دعم الإيرانيين في الخارج الموجودين في المدن الكبرى في أوروبا، بما في ذلك المظاهرة الكبيرة في برلين في 22 أكتوبر، والتي شارك فيها ما لا يقل عن 80 ألف إيراني، وكذلك مظاهرات في واشنطن الولايات المتحدة وأوتاوا وتورنتو في كندا وملبورن وسيدني في أستراليا وفي باريس ولندن و.. دعموا التظاهرات داخل إيران وأكدوا على كل مطالب الثوار داخل إيران. من الطبيعي جداً أن يكون دعم الإيرانيين المقيمين بالخارج وكذلك الدعم الدولي من رجال الدولة والسياسيين والبرلمانيين والمحامين والصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان حول العالم للانتفاضة الشعب الإيراني وإدانة القمع الوحشي من قبل الحكومة يساند في استمرار انتفاضة الشعب الإيراني، وكل ذلك استظهار للثوار داخل إيران.

ويجدر الإشارة إلى راديكالية شعارات الثوار في جميع أنحاء إيران كبعد آخر مهم أيضاً. شعارات مثل “الموت لخامنئي”، “الموت للديكتاتور”، “سأقتل كل من قتل أختي”، “سأقتل كل من قتل أخي”، “سيد علي [خامنئي] الضحاك، سندفنك تحت التراب”... إلخ.

وتدلّ الشعارات على الكراهية العميقة للشعب الإيراني لمظاهر الجرائم والقمع الوحشي، وتحديداً خامنئي، وكامل نظام ولاية الفقيه.

إن الحضور الموحد لجميع الإثنيات والقوميات الإيرانية، بما في ذلك العرب والأكراد والأتراك والبلوش، وكذلك الديانات غير الحكومية مثل السنة والزرادشتيين والمسيحيين واليهود، سمة أخرى للانتفاضة الشعب الإيراني، التي توحد صفوف الشعب الإيراني ضد الحكومة.

وعن أهمية اليوم الحادي والأربعين لاستمرار انتفاضة الشعب الإيراني، قالت السيدة مريم رجوي، الرئيسة المنتخبة للمقاومة الإيرانية، إن "العاصفة العاتية التي اجتاحت إيران اليوم أظهرت أنكم أيها الشباب والنساء في إيران. تستحقون تقرير مصيركم في إيران ديمقراطية. بإمكانكم ويجب القضاء على دكتاتورية ولاية الفقيه وإقرار الحرية في إيران والسلام في المنطقة."

"الجولاني" يروج لتفوق "تحرير الشام" إدارياً على شمالي حلب



تصدرت تصريحات زعيم "هيئة تحرير الشام"، صاحبة النفوذ في إدلب وأجزاء من ريف حلب، "أبو محمد الجولاني"، شبكات الأخبار المحلية، إثر حديثه عن الفرق الإداري بين المناطق التي تديرها "حكومة الإنقاذ" في إدلب ومناطق أخرى، ونظيرتها التي تديرها "الحكومة المؤقتة" شمالي حلب. وقال "الجولاني" خلال حضوره جلسة لـ "مجلس الشورى" خصصت لمناقشة دعم قطاع التعليم في المنطقة، في 29 من تشرين الأول الحالي، إن "السلطة الواحدة" في إدلب هي التي "فسحت المجال لعجلة البناء في المنطقة".

تم التواصل مع المكتب الإعلامي لـ "تحرير الشام"، الذي أكد بدوره صحة هذه التصريحات، علماً أن أي تسجيل مصور أو صور لم تخرج من الاجتماع المذكور تظهر زعيم "الهيئة". "الجولاني" اعتبر أن من يشاهد تجربة إدلب أصبح يعي "بشكل يقيني" أن التوحد تحت سلطة واحدة هو "حبل النجاة"، والتوحد في إدلب أعطاها كثيراً من المكتسبات بكل مناحي الحياة. وأضاف، أن مكتسبات إدلب تتعرض لمخاطر كبيرة بسبب "فرقة مناطق المحرر بين إدلب، والدرع، والغصن، (مناطق العمليات التركية شمالي حلب)" وهذا ما يجبر "تحرير الشام" على فصل بعض الملفات بينها وبين الشمال، كالاقتصاد والأمن. واعتبر "الجولاني" أن الحالة الأمنية في ريف حلب الشمالي "مختربة"، وكل "أعداء الثورة" لهم تحركات في المنطقة من تنظيم "الدولة الإسلامية" و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) والنظام السوري، وروسيا، إذ إن كثيراً من الخلايا الأمنية التي قبض عليها في إدلب كانت قادمة من شمالي حلب.

مقارنة "الجولاني" بين مناطق نفوذه ونظيرتها التي يسيطر عليها "الجيش الوطني السوري" المدعوم من قبل تركيا شمالي حلب، تعود جذورها لعمليات عسكرية وصادم مسلح شهدته المنطقة بين "الهيئة" وفصائل تابعة لـ "الوطني" استمر لعدة أيام.

بينما استمر تراشق الاتهامات بين "تحرير الشام"، و"الفيلق الثالث" التابع لـ "الجيش الوطني"، رغم مرور بضعة أسابيع على انتهاء الاقتتال بينهما، وتوقيع اتفاق تهدئة.

وبدأت موجة جديدة من الاتهامات يقودها قياديون من "تحرير الشام" وإعلام رديف ومقرب منها، مفادها "فشل" فصائل "الوطني" بإدارة مناطق سيطرتها، وحالة الفصائلية التي تشهدها مناطق ريف حلب، مقابل ترويج لـ "تحرير الشام" ومظلتها السياسية "حكومة الإنقاذ" بأن إدارتهما جيدة لمدينة إدلب.

وجاءت هذه الاتهامات بعد ترويج إعلام "الفيلق الثالث"، لتصنيف "تحرير الشام" كـ "منظمة إرهابية"، والمخاوف من اعتبارها ذريعة لقصف المنطقة حال دخولها إلى ريف حلب.

“ تحرير الشام ” تطمح لإدارة المنطقة

نشر معهد “ الشرق الأوسط ” للأبحاث، منتصف تشرين الأول الحالي، مقالاً، أعده الباحث المختص في مكافحة الإرهاب والتطرف تشارلز ليستر، عن أن “تحرير الشام” تعتقد من خلال سعيها للتوسع شمالي حلب، أن “شبه التكنوقراطية” التي تديرها حكومة “الإنقاذ” التابعة لها في إدلب، يمكنها الحفاظ على “مشروع حكم متفوق” على منافسيها في المنطقة (الجيش الوطني والحكومة المؤقتة). وذكر أن “تحرير الشام” سعت لإظهار مستوى من “البراغماتية” مقابل منافسيها الأكثر شيوعاً. وخصوصاً في إطار التواصل مع الحكومات الأجنبية، وعدم التعارض والتنسيق مع بعثة المساعدة التي تديرها الأمم المتحدة، والسعي لفتح المعابر التجارية مع مناطق النظام. وفي محاولة لاستبدال نموذج نظام الحسابات القومية في عفرين، تستخدم “الهيئة” حجتها القديمة بأنها تكافح الفساد وتضع حداً للانقسام المُكلف، ولكن، في نظر “الجولاني”، كلما زادت سيطرته كان موقعه أكثر أمناً، بحسب ليستر.

سوريا.. 81 وفاة ونحو 25 ألف إصابة بـ“الكوليرا”



بلغ عدد الوفيات نتيجة الإصابة بمرض “الكوليرا” في عموم الجغرافيا السورية 81 حالة وفاة حتى يوم الاثنين، 31-10-2022، فيما وصل عدد الإصابات بالمرض إلى نحو 25 ألفاً، في عموم المحافظات، بعد نحو شهرين على انتشاره في البلاد. وبحسب برنامج الإنذار المبكر والاستجابة للأوبئة (EWARN) في سوريا، ارتفعت أعداد الإصابات بـ“الكوليرا” في شمال شرقي سوريا، إلى 18 ألفاً و396 إصابة، توفي منهم 29 شخصاً.

كما وصلت أعداد الإصابات في مناطق شمال غربي سوريا إلى أربعة آلاف و970 إصابة، توفي منهم أربعة أشخاص، بينما وصلت في ريف محافظة الحسكة، بمنطقتي تل أبيض ورأس العين، إلى 536 إصابة، توفي منهم شخصان، منذ بدء انتشار المرض في المنطقة.

من جهتها، أعلنت وزارة الصحة في حكومة النظام السوري، في أحدث إحصائياتها مساء السبت، 29 من تشرين الأول الحالي، وصول أعداد الإصابات بالمرض في مناطق سيطرتها إلى ألف و97 إصابة، توفي منهم 46 شخصاً.

ونهاية أيلول الماضي، حذرت منظمة الصحة العالمية من خطورة الوضع الصحي في سوريا بعد تفشي “الكوليرا” في عشر محافظات سورية، وانتشارها في جميع أنحاء البلاد.

وفي 25 من أيلول الماضي، أعدت عنب بلدي ملفاً ناقشت فيه مدى الانتشار الحالي لمرض “الكوليرا” في سوريا، وأسبابه، وآفاق الانتشار، بالإضافة إلى طبيعة الإجراءات المتخذة لاستيعاب المرض، أو محاولات وقف أسبابه من قبل الجهات المحلية أو الأممية العاملة في المنطقة.

وخلال السنوات الماضية، شهدت العديد من المدن والبلدات السورية، باختلاف القوى والجهات المسيطرة عليها، أزمة في مياه الشرب، جراء تلوث ورداءة أنابيب نقل المياه، واختلاط بعض مياه الشرب بمياه الصرف الصحي، عدا عن تعرض البنية التحتية لشبكات المياه لدمار وتلف وضعها خارج الخدمة.

وأسفرت أزمات المياه عن أضرار جمة، بدأت بالسكان الذين تعرضوا للعديد من الأمراض والأوبئة، ولحقت الأضرار بالمزروعات والحيوانات، إذ يعتمد الكثيرون داخل سوريا على مصادر مياه غير نظيفة، ما قد يؤدي إلى انتشار الأمراض الخطيرة التي تنقلها المياه الملوثة، إضافة إلى نقص وشح المياه، الأمر الذي يجبر الأهالي على اللجوء إلى آليات وحلول غير خاضعة لأدنى مقومات الرقابة والأمان.

بالوثائق.. النظام السوري أحرق الجثث ودفنها في مقابر جماعية بدرعا



كشف تحقيق نشره "المركز السوري للعدالة والمساءلة (SJAC) "الحقوقي، عن إحراق "المخابرات العسكرية" في قوات النظام السوري و"الفرقة التاسعة" التابعة له وقوات أخرى، جثثاً لمدنيين ومنشقين وأعضاء معارضة وغيرهم من غير المقاتلين الذين قتلهم في إعدامات ميدانية في سوريا.

ونشر "المركز السوري" التحقيق يوم، الاثنين 31-11-2022، بعنوان "لا تتركوا أثراً: إحراق الحكومة السورية لرفات الضحايا والتخلص منها"، موثقاً الطريقة "المنهجية" التي وثق بها النظام السوري تدمير الرفات البشرية، بمشاركة ضباط رفيعي المستوى في "المخابرات العسكرية"، في مناطق بدرعا.

وذكر تحقيق المركز الحقوقي، أن جميع مستويات قوات النظام كانت على دراية بإتلاف الأدلة على الجرائم، ورصد حالات أسرت فيها قوات النظام مدنيين تعرضوا لعمليات إعدام ميدانية، وحرقت جثثهم.

وتضمن التحقيق توثيقات وأدلة بصرية واضحة على حرق رفات بشرية، ودفنها في مقابر جماعية من طرف عناصر فرع "المخابرات العسكرية" في مدينة المسمية ومناطق أخرى في درعا، بتعليمات من ضباط رفيعي المستوى، وأوامر من رتب عسكرية أعلى.

كما نشر المركز ووثائق صادرة عن أجهزة "المخابرات" بضرورة استخدام العنف، بما في ذلك إصدار أوامر مباشرة بتنفيذ الإعدامات بحق عدد من الجرحى، ومقاتلي المعارضة، ومنشقين عن قوات النظام في منازل ومواقع مختلفة من درعا. كيف وصلت الصور والتسجيلات المصورة؟

في ٤ من كانون الثاني 2013، نصب عناصر في فصيل "لواء أمهات المؤمنين" المعارض، كميناً لمجموعة من قوات النظام على طريق الشقرانية بدرعا، وقتلوا جميع عناصرها وصادروا أسلحتهم، وأجهزة الهواتف النقالة التي وجدت بحوزتهم، بالإضافة إلى جهاز حاسوب محمول.

حصل أحد الناشطين الإعلاميين السوريين من ضواحي دمشق على الحاسوب من أحد أعضاء "لواء أمهات المؤمنين"، عقب الكمين، بعد أن عرض الأخير على الناشط أن يبيعه الجهاز الذي استولى عليه من إحدى المركبات التي وقعت في الكمين. اشترى الناشط الحاسوب، وأجرى عملية تنصيب برمجية لاستعادة الملفات التي كانت مخزنة على الذاكرة، وتمكن من استرجاع 131 تسجيلاً مصوراً (مقطع فيديو)، و440 صورة، واثنين من ملفات التسجيل الصوتي.

تواصل الناشط الذي يقيم خارج سوريا حالياً، مع المركز الحقوقي أواخر عام 2021، وذكر أنه يملك مجموعة من التسجيلات المصورة والصور التي تظهر عمليات إعدام معتقلين، وحرق جثثهم قبل دفنها.

أدخل "المركز السوري للعدالة والمساءلة" ١٤٧ مادة توثيقية إلى قاعدة بيانات المركز، وشملت 94 صورة، و52 تسجيلاً مصوراً (مقطع فيديو)، وملفاً صوتياً واحداً، بعد حذف تسجيلات مكررة، وملفات تالفة، ومواد غير ذات صلة بتوثيق "الجرائم الخطيرة". أدى الكمين لمقتل أسماء العناصر التالية في قوات النظام، وفق المركز الحقوقي:

شادي علي تامر برتبة رقيب أول.

حسام مروان حمودة برتبة رقيب.

محمد يوسف وطفة برتبة مساعد أول.

سامر محمد السعيد برتبة رقيب.

فادي يوسف القوزي برتبة راند في "المخابرات العسكرية".

محمد طاهر الإبراهيم برتبة مساعد أول في "المخابرات العسكرية".

أنور محمد عمار برتبة رقيب أول.

إسماعيل محمود إسماعيل برتبة مقدم من القوات المسلحة.

سيف رمضان العلي برتبة رقيب.

سليمان علي قاطرجي برتبة مساعد.

تسجيلات تفضح إجرام النظام

أظهرت مجموعة أولى من التسجيلات المصورة قوات تابعة لـ "المخابرات العسكرية"، وتشكيلات تابعة لـ "الفرقة التاسعة" و"اللواء ٣٤" في منطقة اللجاة في درعا، وهي تجري عمليات تعبئة لشن عملية عسكرية.

اتجهت قافلة القوات إلى شمالي مدينة المسمية وصولاً إلى حاجز عسكري، قبل أن تلتف يساراً للانضمام إلى رتل عسكري آخر أكبر، ودخلت إحدى البلدات (الواقعة في ريف درعا على الأرجح).

مجموعة ثانية من التسجيلات، أظهرت مركبة نقل صغيرة (بيك أب) تُقل الكثير من الجثث فيها، ولم يتم التعرف على أي جثة منها، في حين يقول جنود النظام في التسجيل مشيرين إلى الجثث، “هادا إلبلي وهادا إلبلي وهادا حموي”، وكان أصحاب تلك الجثث الثلاثة يرتدون ملابس مدنية، والتقطت التسجيلات في فصل الصيف.

مجموعة ثالثة من التسجيلات المصورة توثق عملية نقل ما لا يقل عن 15 جثة، وتوثيق هويات أصحابها أمام الكاميرا، وإلقائها في حفرة صغيرة، ومن ثم سكب البنزين عليها وإشعال النار فيها، ويبدو أنها التُقطت إما في فصل الخريف أو الشتاء.

كانت العملية مشتركة بين “المخابرات العسكرية” وقوة من عناصر “الفرقة التاسعة”، ورغم أن الجناة في هذه التسجيلات هم نفس الأشخاص الذين ارتكبوا الجريمة في التسجيلات السابقة، إلا أن الجثث الظاهرة في هذه التسجيلات تختلف عن تلك التي كان يتم نقلها في التسجيلات السابقة.

شاحنة نقل صغيرة (بيك أب) تنقل جثثاً كثيرة، توقفت قرب حفرة وسط منطقة نائية، ويدفع الجنود الجثث من صندوق السيارة إلى الأرض، بينما يلتقط الرائد في “المخابرات العسكرية” فادي القوزي صوراً كثيرة عن قرب لوجوه أصحاب الجثث، مستخدماً كاميرا رقمية صغيرة (وليس باستخدام كاميرا الهاتف النقال)، ويوثق هوياتهم بطريقة “منهجية”، وفق التحقيق.

تحتي الرائد فادي القوزي وضابط آخر جانباً لإتاحة المجال لشخص يحمل غالون بنزين، وسكب البنزين على الجثة الأولى، ويمكن مشاهدة ضابط رفيع المستوى يوجه تعليماته للشخص الذي يحمل غالون البنزين، لسكب البنزين على وجه صاحب الجثة ويديه، وذلك في محاولة لمحو أي أثر يمكن من خلاله التعرف على هويات أصحاب تلك الجثث.

بعد ذلك، يتم ركل الجثة كي تسقط في الحفرة، وتتكرر العملية مع كل جثة وبنفس ترتيب الخطوات، الأمر الذي يشير إلى الطبيعة المنهجية المعتمدة لهذا النوع من الممارسات، وبما يدل على أن تلك قد لا تكون هي المرة الأولى التي تولت فيها مجموعة الضباط والمسؤولين في التسجيل المصور تنفيذ مثل هذا النوع من العمليات، وفق التحقيق.

رغم رداءة جودة التسجيلات المصورة المتوفرة، تُظهر المعاينة البصرية لمحتوى التسجيلات، أن الضحايا قد قُتلوا قبل فترة قصيرة من لحظة تصوير جثثهم، وذكر المركز الحقوقي أنه:

لا يظهر من لون الجثث أنها قد بدأت بالتحلل أو التلف.

لا تشير درجة اللون الغامق للدم إلى مرور أكثر من 24 ساعة على لحظة الوفاة، رغم أن لون الدم على الجثث كان أحمرًا داكنًا.

يظهر أن بعض الجثث أصيبت بالتبليس الرمي (أو التخشب الموتى)، وهي عملية تحدث بعد مرور ساعتين على الوفاة، وتستمر لمدة لا تزيد عن 24 ساعة.

لا توجد إشارات واضحة على أن الجثث تعود لمعتقلين، وإن كانت كذلك، فإنه يمكن القول، إنه لم يمض على اعتقالهم أكثر من بضعة أيام، حيث لا تظهر آثار واضحة تدل على سوء التغذية، ولا يبدو أن الضحايا قد فقدوا الكثير من الوزن قبل مقتلهم.

يرتدي بعض الضحايا أحزمة، وهو أمر مستبعد بشكل كبير بالنسبة للمعتقلين، لأنه عادة ما تتم مصادرة الأحزمة، وأربطة الأحذية، وغير ذلك من المقتنيات الشخصية على شاكلة الحبال، بمجرد دخول مراكز الاعتقال في سوريا.

تعود بعض الجثث لأشخاص قُتلوا في منطقة اللجاة، وهي منطقة عمليات “الجناة”، فرع “المخابرات العسكرية” في مدينة المسمية، و”الفرقة التاسعة” الذين أبقوا جثث القتلى برفقتهم عقب ذلك.

“بدا فناء بيتنا كما لو أنه كان أرضية مسلخ لذبح المواشي، وغطت الدماء جميع أرجاء الفناء، وبقي الدم لمدة طويلة على الرغم من هطول المطر المستمر في فصل الشتاء.”

جملة ذكرها أحد المصادر (طارق، اسم مستعار) للمركز الحقوقي، بعد أن داهمت قوات الأمن التابعة للنظام منزل عائلته في قرية القنية بمدينة الصنمين، لأنها وفرت ملاذاً لمجموعة من الجنود المنشقين عن “كتيبة سلاح الجو” الواقعة في المنطقة.

تواصلت قوات الأمن مع الأشخاص الموجودين داخل المنزل، وتعهدوا بعدم إيذاء أي أحد “إذا سلم المنشقون أنفسهم لعناصر القوة التي حاصرت المنزل”، وفي غضون دقائق معدودة، خرج جميع من في المنزل (من ضيوف وجيران تصادف وجودهم في الداخل)، وتوجهوا إلى الفناء الأمامي رافعين أيديهم ومعلنين استسلامهم.

فتحت قوات الأمن النار لعدة دقائق باتجاه جميع من كان في فناء المنزل الأمامي، وفي غضون أقل من عشر دقائق، غادرت القوة مصطحبة جثث الجميع معها.

تواصل مقدم منشق من الفرقة التاسعة مع عائلة الشاب طارق في وقت لاحق من عام 2013 وأخبرهم بوجود ما مجموعه 17 ضحية بينهم أشقاء طارق الثلاثة، ونُقلوا جميعاً إلى مقر “الفرقة التاسعة المدرعة.”

وأعدم شقيق طارق الذي كان يتحدث في تسجيل مصور، على يد اللواء أحمد العقدة (قائد الفرقة التاسعة) عند بوابة مقر الفرقة، ولم يتمكن المركز الحقوقي من التواصل مع المقدم المنشق لإجراء مقابلة معه بشكل مباشر.

وتقع قاعدة “سلاح الجو” التي يُفترض أن الجنود قد فروا منها عقب انشقاقهم على مقربة من قرية القنية بدرعا، كما أن مقر “الفرقة التاسعة” التي يُزعم أنها نفذت المداهمة قريب جداً من القرية أيضاً، وفق تحقيق “المركز السوري للعدالة والمساءلة.”

خلص تحقيق المركز الحقوقي إلى استنتاجات عديدة هي:

أن فرع “المخابرات العسكرية” في مدينة المسمية بدرعا أصدر أمراً لأحد الأشخاص بأن يصور عملية التخلص من رفات بعض الضحايا.

وَأتم الشخص المكلف بتلك المهمة المطلوب منه خلال فترة زمنية معينة (صَوّر المساعد أول محمد طاهر الإبراهيم في المجموعة الثانية من التسجيلات عملية نقل الرفات البشري، كما صَوّر إتلافها والتخلص منها في المجموعة الثالثة من التسجيلات المصورة).

استخدم الرائد فادي القوزي كاميرا رقمية صغيرة الحجم لالتقاط صور لوجوه جثث الضحايا.

صدرت الأوامر بسكب البنزين على وجوه أصحاب الجثث وأيديهم في محاولة تهدف على الأرجح إلى طمس الآثار الدالة على هوية

أصحابها (على الرغم من أن تلك المحاولات لن تحول دون إمكانية التعرف عليها مستقبلاً عن طريق تحليل الحمض النووي).

استُخدمت إحدى آليات الحفر، أو الجرافات، المملوكة لقوات النظام على ما يظهر من أجل حفر المقبرة الجماعية.

حضر ضباط رفيعو المستوى من قوات النظام عملية التخلص من الرفات البشري. يبدو أن الجثث قد نقلت وأحرقت ودُفنت في موقع آخر غير الموقع الذي شهد إعدام أصحابها ميدانياً. تحقيقات عديدة تتضمن تسجيلات وتوثيقات وأدلة وشهادات، لا تشكل عَصراً جديداً بالنسبة للسوريين الذين شاهدوا العديد منها، والتي وثقت وحملت أدلة على ارتكاب الأسد وعناصره وحلفائه جرائم حرب ضد المدنيين.

مدير “المركز السوري للعدالة والمساءلة” محمد العبد الله، أوضح لعنب بلدي أن التحقيق يختلف عن غيره من عدة نواحي، أولاً وجود أوامر بشكل واضح ومنهج صدرت بوثائق “المخابرات” لا تتعلق بحادثة الحرق ذاتها، ولكنها تتعلق بملاحقة معارضين أو منشقين أو أشخاص يؤوون مصابين أو جرحى، أو يقدمون دعماً ما لهم، وتوقيفهم وقتلهم.

وذكر العبدالله، أن هناك أوامر أمنية بشكل واضح من فرع “المخابرات العسكرية” بدرعا، وفرع “265” و”الفرقة التاسعة” بالملاحقة والحرق، وحملت الوثائق ما يشير إلى أن هذه القوات تتصرف وفق ذلك، إذ نفذت عملية مدهامة بالقنية لمنزل عائلة وقتلت 17 شخصاً كانوا موجودين داخله.

الاختلاف الثاني يكمن بأن عمليات الإعدام الميداني صدرت بأوامر، وجرى تنفيذها بعمليات مشتركة من “المخابرات” وقوات لنظام “الجيش”، والاعتماد على بعض وحدات “الجيش” في مثل هذه العمليات الميدانية.

ولفت العبد الله إلى أن التحقيق وثق ضلوع ودور وإشراف قوات النظام “الجيش” وبحضور ضباط، بعمليات التصفية والإعدام الميداني والحرق، وأن تحقيقات سابقة ذكرت ربما تنفيذ “المخابرات” فقط لمثل هذه العمليات.

تصوير وجوه الجثث بكاميرا ديجيتال بتقريب كبير للوجه وبدقة، دليل على أن أجهزة الأمن تعلم من أعدمتم ومن أحرقت، وتعلم أين تدفن جثث الضحايا، ولا يستطيع النظام بعد هذا التحقيق أن يقول “لا علم له”، وفق العبد الله.

وأضاف العبدالله، أن هذه الجرائم والانتهاكات يحضرها ضباط، وليس شخصاً أو خمسة أو عشرة، ولا يستطيع أحد أن يقول بأنه كان تصرفاً فردياً أو جريمة ارتكبتها مجموعة عساكر.

وتابع، هذا دليل على عمل منهج ومركزي، وإدخال وحدات الجيش على الخط للقيام بعمليات الإعدام الميدانية، وهي تعتبر عمليات منسقة وسياسة دولة لا يستطيع النظام التنصل منها، ولا يستطيع التنصل من الإدلاء بمعلومات عن أماكن دفن هؤلاء في المستقبل، أو كشف هوياتهم لأنه يملك الصور، وفق مدير المركز الحقوقي.

ويقدم التحقيق أرضية واضحة للأمم المتحدة لمطالبة النظام السوري، بأن لديه مفقودين ويعلم مكانهم، وهوياتهم وكيف قُتلوا.

آلية للبحث وفرصة للمحاسبة

مع كل تحقيق يكشف إجماع قوات النظام وأجهزته الأمنية والعسكرية، تبدي المنظمات الإنسانية والحقوقية خوفها على مصير عشرات الآلاف من المختفين قسرياً، وتطرح التساؤلات عن مدى إمكانية إنشاء لجنة دولية أو آلية للدفع باتجاه البحث عن رفات الجثث والمفقودين، وفرصة محاسبة النظام وأدوات قتله الحربية.

مدير “المركز السوري للعدالة والمساءلة” محمد العبد الله، قال لعنب بلدي، إن هناك نقاشاً يدور حالياً في “الجمعية العامة للأمم المتحدة”، بعد توصية من “مفوضية حقوق الإنسان”، لإنشاء آلية دولية خاصة بملف المفقودين في سوريا، ومستقلة عن آليات المساءلة، مهمتها فقط الكشف عن مصير المفقودين، والضغط لإطلاق سراح المعتقلين.

وأوضح العبد الله، أن الأهم في إنشاء مثل هذه الآلية، هو إمكانية دخولها إلى سوريا، وإجرائها جزءاً من هذه التحقيقات، لافتاً إلى أن وجود الآلية خارج سوريا سيعقد من عملها ويجعله شبه مستحيل، إذ لا توجد فرص لكشف مصير الجثث أو التعرف على هذه الرفات أو استخراجها، طالما أن هذه الآلية لا تدخل إلى سوريا.

هناك فرص لاستخدام التسجيلات المصورة والصور في سياق محاسبة النظام السوري، وإمكانية فرض عقوبات إضافية عليه، بحسب العبد الله الذي أشار إلى أن قسماً كبيراً من الضباط الذين شاركوا بهذه العمليات لا يزالون موجودين.

ويوجد ضباط رفيعو المستوى شاركوا في العمليات، لم يستطع “المركز السوري” التعرف على هوياتهم، وطلب العبدالله من الجمهور أن يساعد بالتعرف عليهم بعد نشر صورهم مستقبلاً.

وتتعلق فرص فرض العقوبات عليهم بعدة أمور منها مكان وجودهم، وأرصدهم البنكية، وحساباتهم في الخارج، ولكن دون معرفة هوية هؤلاء، قد يكون استخدام الأدلة في المحاكمات المقبلة بموضوع العدالة والمساءلة محدوداً، كدليل على أن هناك تصويراً حصل، وأن هناك عملاً ممنهجاً بقتل وحرق وإخفاء الجثث وتصويرها وتوثيقها.

بيروقراطية الموت في سوريا

في ١٥ من أيلول الماضي، كشفت وكالة “فرانس برس” عن تفاصيل تعامل إدارة سجن “صيدنايا” مع جثث الضحايا بواسطة غرف مفروشة بالملح.

و”غرف الملح” هي قاعات لحفظ الجثث، بدأ استخدامها منذ اندلاع الثورة السورية عام 2011، جرّاء ارتفاع عدد الضحايا داخل السجن. وتحفظ الجثث من خلال وضع حوالي 20 إلى 30 سينتيمتراً على أرضية الغرفة، لمنع تحللها والتقليل من الروائح التي يمكن أن تصدر منها خلال فترة بقائها داخل السجن.

اقرأ أيضاً: “غرف الملح”.. سر مرعب وراء جدران سجن “صيدنايا”

في 27 من نيسان الماضي، كشف تحقيق لصحيفة “الجارديان” معلومات حول المجزرة التي ارتكبتها قوات النظام في حي التضامن، وأسفرت عن مقتل نحو 41 شخصاً ودفنهم في مقبرة جماعية.

وجاء ذلك من خلال عرض تسجيل مصور يوثق إطلاق الرصاص على عشرات الأشخاص ودفنهم في مقبرة جماعية، ثم حرق جثثهم من قبل عناصر النظام.

ونشرت صحيفة “نيويورك تايمز” الأمريكية تحقيقاً تعاونت فيه مع “رابطة معتقلي ومفقودي صيدنايا”، حول مواقع المقابر الجماعية في سوريا، ودورها بإثبات وتوثيق جرائم الحرب المرتكبة من قبل النظام السوري.

وسبقها صور “قيصر” المسربة لآلاف الضحايا من المعتقلين الذين قُتلوا تحت التعذيب، وآلاف التسجيلات من أرشيف الثورة التي تُظهر إجماع النظام.

وفي تحقيق "المركز السوري للعدالة والمساءلة"، يرى مديره محمد العبدالله أن عملية تصوير الجثث كانت معدة لفرع "المخابرات العسكرية"، وليست للنشر، وأن الشخص يلتقطها بطريقة ممنهجة، وهو الوحيد الذي كان مسموحاً له بالتصوير، مشيراً إلى أن مسؤولين في "المخابرات" كانوا مستائين من تصويرهم، لكنهم لا يجرون على أمره بالتوقف. وأوضح العبدالله وجود سياسة "ممنهجة" لطمس الأدلة، من إخفاء الجثث وحرقتها وسكب البنزين بشكل متعمد على الوجه وعلى الأيدي، رغم أنه علمياً لن تخفي هذه الممارسات هوية الجثة، لكنه فهم "ساذج" لدى أجهزة الأمن، حسب وصفه. القتل والإخفاء والحرق هو عملية بيروقراطية روتينية يتم تسجيلها وتصويرها، وهذا جزء من بيروقراطية الموت في سوريا، وفق العبدالله.

مقتل امرأة حامل على يد زوجها في مدينة "السلمية"



شهدت مدينة "السلمية" بريف حماة الشرقي جريمة قتل ذهب ضحيتها امرأة حامل على يد زوجها بغرض التخلص من الجنين بضربها وتعنيفها وخنقها حتى فارقت الحياة. وقالت وزارة داخلية النظام على حسابها في "فيسبوك" أن مركز الشرطة الخارجي في "السلمية" أبلغ عن دخول امرأة إلى مشفى "سلمية" الوطني مفارقة الحياة إثر تعرضها لنزف شديد ناتج عن الإجهاض مع وجود بعض الكدمات والسحجات على جسدها.

وبحسب المصدر توجّهت دورية من المركز المذكور إلى المشفى على الفور وتبين أن المتوفاة تدعى (ا. س) وإن من قام بإسعافها هو زوجها المدعو (جبران م) وبإجراء الفحوصات الطبية على الجثة أكد الأطباء أنها قد فارقت الحياة منذ عدة ساعات. وزعمت الوزارة أن سلطاتها ألقت القبض على الزوج المذكور، وبالتحقيق معه ومواجهته بالأدلة اعترف بحصول خلاف بينه وبين زوجته حول موضوع حملها وعدم رغبته بذلك، وعندما أصرت على إبقاء الجنين أقدم على ضربها بواسطة عصا على كافة أنحاء جسدها وبطنها ما أدى لحصول نزف شديد فتم إسعافها إلى مشفى "السلمية" الوطني وأجهضت الجنين. وأضافت أن الزوجة المغدورة لم تقدم ادعاء بحقه حينها، وبعد مضي عشرة أيام على حادثة الإجهاض حصل خلاف بينهما وقام بضربها بواسطة العصا وخنقها بيديه حتى فارقت الحياة ثم قام بتبديل ملابسها ونقلها إلى المشفى الوطني بعد مضي ثلاث ساعات على الحادثة. *أكثر من 100 جريمة قتل

ووثّق المرصد السوري لحقوق الإنسان وقوع أكثر من 100 جريمة قتل بشكل متعمد منذ مطلع العام 2022 في سوريا، بعضها ناجم عن عنف أسري أو بدوافع السرقة، وأخرى ما تزال أسبابها ودوافعها مجهولة.

وراح ضحية تلك الجرائم 109 أشخاص هم: 20 طفلاً، و19 مواطنة، و68 رجلاً وشاباً. وتكررت الجرائم التي تطال النساء، ففي أيلول سبتمبر الماضي، أقدم رجل على قتل زوجته ذات الـ 17 عاماً، إثر طعنها بأداة حادة، ومن ثم حرّقها، بمساعدة والدته، وذلك في شارع "أبو الهيس" شرقي الرقة، ضمن مناطق سيطرة "قسد"، دون معرفة دوافع الجريمة. وفي الشهر ذاته، أقدم مواطن سوري على قتل أفراد من عائلة زوجته داخل منزلهم في مدينة طرطوس الساحلية، الواقعة تحت سيطرة النظام السوري، قبل أن ينتحر. وقال "المرصد السوري لحقوق الإنسان" حينها، إن هذه الجريمة جاءت "استمراراً للفوضى ضمن مناطق النظام السوري".

وأضاف أن الشاب -دون ذكر اسمه- انتحر "بعد أن أطلق الرصاص على عائلة زوجته، إثر خلاف معهم داخل منزلهم في حي وادي الشاطر"، بمدينة طرطوس.

عاصفة مدمرة تقتل نحو 100 شخص في الفلبين



قال مسؤولون الاثنين إن قرابة 100 شخص لقوا حتفهم، في واحدة من أكثر العواصف تدميرا في الفلبين هذا العام. يُخشى أن يكون العشرات في عداد المفقودين، بعد أن فر القرويون في الاتجاه الخاطئ ودُفِنوا في انهيار طيني مليء بالصخور.

وغمرت الفيضانات ما يقرب من مليوني شخص في عدة مقاطعات.

ما لا يقل عن 53 من أصل 98 لقوا حتفهم - معظمهم في فيضانات وانهيارات أرضية - كانوا من إقليم ماغوينداناو في منطقة إسلامية تتمتع بحكم ذاتي.

وغمرت المنطقة أمطار غزيرة غير عادية سببتها العاصفة الاستوائية نالغي. واندفعت العاصفة نحو بحر الصين الجنوبي الأحد، مخلفة وراءها دمارا في رقعة واسعة من الأرخبيل.

هجمات صاروخية روسية تستهدف مدنا أوكرانية



أعلنت وزارة الداخلية الأوكرانية، الاثنين 31-10-2022، شن القوات الروسية هجمات صاروخية على العاصمة كييف ومدن أخرى.

جاء ذلك على لسان مستشار وزير الداخلية أنطون غراشينكو عبر حسابه في تويتر، أوضح فيه أن الهجمات نفذت بصواريخ موجهة.

وقال: "أطلق صباح الاثنين 40 صاروخًا موجهًا على أوكرانيا. من جانبه، ذكر رئيس بلدية كييف فيتالي كليتشكو عبر تلغرام، أن التيار الكهربائي انقطع في جزء من العاصمة نتيجة للهجوم الذي استهدف بنى تحتية حساسة.

وأضاف: "انقطعت أيضا المياه عن بعض المناطق، وجميع الوحدات تعمل (لإصلاح الوضع). وشهدت منشآت الطاقة والبنى التحتية الحيوية الأخرى أضرارًا جراء الهجمات في مناطق أخرى من البلاد.

من جهتها، أشارت صحف محلية إلى سماع دوي انفجارات في مدن زاباروجيا وكروبيفنتسكي وخاركيف وأوديسا.

ونقلت الصحف عن مسؤولين أوكران تأكيدهم أن أنظمة الدفاع الجوية تعمل.

وفي 24 فبراير/ شباط الماضي، أطلقت روسيا هجوما على أوكرانيا تبعه ردود فعل دولية غاضبة، وتشترط موسكو تخلي كييف عن أي خطط للانضمام إلى كيانات عسكرية والتزام الحياد، وهو ما تعتبره الأخيرة "تدخلًا في سيادتها".



تَقْوِيمُ أَفْهَمِ سَمِ آيَةِ

٧ رَجَبُ الثَّانِي ١٤٤٤ هـ

Rabi-Al-Thani 4 1444

١ نوفمبر 2022 م

November 11 2022

الثلاثاء

﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾ (٥٠)

تفسير الآية

﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ ﴾ المذكور ﴿ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾
أي: [لذي] عقل؟ نعم، بعض ذلك يكفي، لمن
كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.